مجلة الآداب والعلوم الإنسانية
المجلة العلمية لكلية الآداب - جامعة المنيا
المجلد السابع - ١٩٨٩
ص ص :

التغير والجريمة فى مجتمعات الخليج العربية
رؤية تحليلية فى ضوء الأسباب التقليدية والمغريات الحديثة

إعداد
دكتور/ خلاف خلف الشاذلى
مدرس الاجتماع بكلية الآداب - جامعة المنيا
وكلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية بالجنوب
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تمهيـــد ..

التغير أمر حتمى فى حياة البشر .. كما أمرنا الله سبحانه وتعالى بحدوثه فى كثير من صور حياة الأمم التى كانت قبلنا ، وتعيش المجتمعات اليوم مرحلة تحول وديناميه وحركة عالمية سريعة ومجتمعات الخليج العربى جزء من العالم، تؤثر فيه وتتأثر به، تتعرض لتغييرات شاملة وجذرية، حيث تشهد تلك المجتمعات مرحلة انتقالية سريعة لم تشهدها الدول النامية فى تاريخها ، سواء من حيث النطاق أو الشمولية ، وسواء على صعيد التغيرات الاجتماعية أو التغيرات الاقتصادية ويصاحب انتقال المجتمع "من حالة إلى حالة" ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية التى يتعرض لها ويتأثر بها .

والمعروف أن للتغير آثار إيجابية وآثار سلبية أيضا، وقد أثرت التغيرات الجديدة التى عرفت طريقها إلى مجتمعات الخليج العربى، خلال العقدين أو الثلاثة الماضية، ولازالت تؤثر فى الأوضاع الاجتماعية لتلك المتمعات، بل أنها بدأت تمس قيمها وتقاليدها الأصلية Indogenaus Values ، وبدأت تظهر مشكلات مختلفة تتفاعل فيما بينها بحيث يصعب تحديد أى منها على أنه أسباب وأى منها على أنه نتائج ، ومن بين هذه المشكلات ظهور الأشكال المستحدثة للجريمة والممارسات غير المألوفة، التى لم تكن مجتمعات الخليج على عهد بها من قبل، وتمثل ضريبة التغير وثمن الحضارة ، فى إطار عمليات التغير

الواسعة التى تمر بها تلك المجتمعات وتحتاج إلى الدراسة والبحث .

ولايعنى ذلك رفض التغير، أو توقف عمليات التنمية فى مجتمعات الخليج، ولكنه يعنى أن التغير يجب أن يلاحظ وتدرك خطورته، ذلك أن التغير تصاحبه مشكلات عديدة، من أهمها أنه يعد عاملاً قوياً فى تهيئة جو مناسب للسلوك الإجرامى، ومن ثم فإن عمليات التغير الاجتماعى المفاجىء التى تمر بها المجتمعات يجب أن تدرك خطورتها وبالأخص فى مجتمعات الخليج التى تتميز بعادات وتقاليد عربية أصيلة، وهى الآن - تتعرض لتيارات حضارية ومؤثرات ثقافية واجتماعية مختلفة يمكن أن تتسبب فى حدوث فجوات اجتماعية تنتج عنها مشكلات اجتماعية خطرة، حيث ظهرت ممارسات غير مألوفة لم يكن المجتمع الخليجى على عهد بها من قبل، ولاتتفق وقيم المجتمع الإسلامى أو حتى قيم العائلة أو القبيلة العربية الأصيلة المتعارف عليها *

والمطلع على مجريات الأمور يلاحظ أنه، مع عمليات التغير السريع التى تمر بها مجتمعات الخليج، أن تلك الممارسات أصبحت ملفتة للنظر فى كثير من المجالات، المال والأعمال، كما أن لها تأثير كبير فى مجال الاستهلاك، كما أخذت تغزو المجال الوظيفى [١] .

والحقيقة أن معدلات الجريمة فى مجتمعات الخليج عموماً تعد منخفضة جداً، حيث أنها لاتذكر بمقارنتها بالمجتمعات الأخرى، فنحن لانقول هنا بارتفاع معدلات الجريمة، ولكننا نعرض لبعض الجوانب التى يمكن أن تفيد فى الوقاية منها، وذلك استناداً إلى أن الدراسات الاجتماعية لايجب أن تقتصر فقط على مجرد وصف الواقع وتناول المشكلات بعد حدوثها ولكنها تمتد إلى المساهمة فى طرح تصورات للوقاية من تلك المشكلات، ويؤكد ذلك أن اهتمام أكثر العلماء، مع نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ يتحول من البحث عن سبب الجريمة إلى البحث عن وسائل الوقاية منها وعلاجها، بل أن المتفحص لأعمال المؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية فى السنوات الأخرية، يجد أن محور الاهتمام قد تركز حول مناقشة الأنماط الجديدة للإجرام وكيفة الوقاية منها .

ويأتى هذا البحث فى هذا الإطار، حيث يقدم رؤية تحليلية للعلاقة بين التغير والجريمة فى مجتمعات الخليج العربية فى ضوء الأسباب التقليدية والمغريات الحديثة معتمداً فى ذلك على ماانتهت إليه الدراسات والبحوث التى أجريت فى هذا المجال، فى مجتمعات أخرى تتشابه فى ظروفها والمرحلة من التطور والتنمية التى تمر بها مجتمعات الخليج، فى محاولة للعمل على تحصين تلك المجتمعات ضد عدوى الجريمة التى يمكن أن تصاحب عمليات التغير والتنمية .

تكلفة الجريمة :

إن خطورة الجريمة كمشكلة اجتماعية ليست فى حاجة إلى وصف أو بيان، فهى تهدد أمن الفرد واستقرار المجتمع، بل أنها تمثل فى بعض المجتمعات عبء ثقيل على الاقتصاد القومى، بما تتطلب من نفقات مباشرة وغير مباشرة، ومن هنا أصبح الاهتمام بدراسة الجريمة كمشكلة اجتماعية، وتشخيص أسبابها وبحث العوامل المؤدية إليها، يتصدر المشكلات المعاصرة .

وقد يكون من الصعب توقع تكلفة الجريمة فى المجتمع بالتحديد ولكن المؤكد أن المجتمع يتحمل الكثير من التبعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. المترتبة على الجريمة .. فمن الناحية الاقتصادية : تتحمل الدولة والمجتمع خسائر مباشرة نتيجة السرقة أو إتلاف أملاك الدولة .. ومثال النفقات المباشرة أيضاً، الصرف على المؤسسات العقابية ومؤسسات الحماية والرعاية والمراقبة والإصلاح، وحراسة الأموال العامة والخاصة والتأمين ضد الجرائم، واستعمال الخزائن الحديدية والأقفال المحكمة، وأجهزة الإنذار، وإعداد رجال الأمن وتزويدهم بالأسلحة والمعدات والذخائر ..

وهناك خسائر غير مباشرة تتحملها الدولة فى صورة نفقات الدولة على إدارة العدل الجنائى من بوليس ومحاكم وسجون وغيرها، وكذا تكلفة توفير

الأمن للأفراد من أشكال الجريمة التى يمكن أن تقع عليهم[٢]. ومن ناحية أخرى تتحمل الدولة الفاقد الناتج عن السلوك الإجرامى Criminal Behaviour نتيجة أن المجرمين يشكلون فى آخر الأمر طاقة غير منتجة فى المجتمع، هذا فضلاً عن تعطيل عدد كبير من الأفراد عن المساهمة فى عملية التنمية الاقتصادية نظراً لانشغالهم بالعمل فى أجهزة العدالة الجنائية، والموقوفين والمسجونين ومحترفى الإجرام، هذا إلى جانب الخسارة المادية والمعنوية التى تلحقها الجريمة بالجانى والمجنى عليه، ويذويها[٣] .

وعلى الصعيد الاجتماعى والثقافى نجد أن الجريمة تؤثر فى حياة المجتمع من الناحية الأخلاقية والاجتماعية فهى :

١ - تفرض على أفراد المجتمع عبئاً معنوياً ثقيلاً .

٢ - إن انتشار الجريمة ، يخلق فى نفوس الأفراد قدراً كبيراً من الشك والتحفظ فى علاقاتهم بالآخرين .

٣ - إن انتشار الجريمة يخلق نوعاً من الشعور باللامبالاة والاستهتار والرغبة فى المغامرة فى المجتمع، بقصد تحقيق مكاسب عاجلة، بأساليب تتعارض مع قيم المجتمع ونظمه وقواعده .

٤ - إن انتشار الجريمة فى مجتمع معين، يوجد لدى الأفراد شعوراً بالضياع، ويعرض القيم والمبادىء الأخلاقية ومقاييس الفضيلة فى المجتع، للانهيار فى نظرهم .

٥ - وأخيراً فإن زيادة نسبة الجريمة فى المجتمع تزعزع ثقة الأفراد بقدرة حكوماتهم على توفير الأمن والحماية أو الطمأنينة لهم .

وإذا كان من الصعب تحديد تكلفة الجرائم الظاهرة، فإنه قد يكون من غير الممكن أن تحدد تكلفة ومقدار الضرر الحقيقى الذى ينجم عن بعض أنواع الجرائم غير المنظورة Invisable Crimes والتى تشكل نسبة غير قليلة فى كتلة

الإجرام فى كثير من المجتمعات ، كجرائم الخاصة ، أو تلك التى تعرف بجرائم ذوى الياقات البيضاء White Collar Crimes* هذا فضلاً عن أن هناك عدد آخر من الجرائم لايصل أمرها إلى السلطات المختصة، وذلك لإحجام الأفراد عن الأخبار عنها لأسباب كثيرة لامجال هنا لذكرها(٤) .

ومن ثم تتضح لنا خطورة الجريمة، فهى تهدد الأفراد فى أنفسهم وأعراضهم وأموالهم من ناحية، وتهدد المجتمعات فى أمنها واستقرارها من ناحية أخرى .

مفهوم الجريمة وأشكالها :

تتميز المعرفة العلمية عن غيرها من ضروب المعرفة الأخرى بالدقة والموضوعية، ومن مستلزمات الدقة والموضوعية فى العلم البدء بتحديد المفاهيم، مهما بدت تلك المفاهيم بسيطة أو واضحة، وذلك حتى يمكن تجنب حدوث أى لبس أو غموض وقد شغلت الجريمة Crime اهتمام كثير من علماء الاجتماعي وعلماء الإجراء بشكل واضح ، والذين اهتموا أول مااهتموا، بتعريف الجريمة، وذلك لوضع معيار للأفعال التى تكون السلوك الإجرامى وتميزه عن غيره من أنماط السلوك الأخرى فى المجتمع .

ولفظ الجريمة اصطلاح شائع يطلق على عدد من الأفعال التى تخالف قواعد القانون أو المجتمع أو الأخلاق أو الدين(٥) ، والجريمة بمعناها اللغوى تعنى .. فعل الأمر لايستحسن ويستهجن، والمجرم هو الذى يقع فى أمر غير مستحسن، مصراً عليه مستمراً فيه لايحاول تركه بل لايرضى تركه(٦) ، ومن الناحية الاجتماعية تعرف الجريمة بأنها سلوك مضاد للمجتمع، وفعل يخالف الشعور العام للجماعة، ويضر بالمصلحة الاجتماعية(٧) .. وقد ذهب الألمانى "اهرنج" Ihering فى تعريفه للجريمة بأنها "فعل ينطوى على تعريض حياة الجماعة للخطر، نص عليه المشرع ورتب له عقوبة" (٨) .

وتعرف القوانين الوضعية الجريمة بأنها "إما عمل يحرمه القانون، وإما امتناع عن عمل يقضى به القانون، ولايعتبر الفعل أو الترك جريمة بهذا المعنى إلا إذا كان معاقباً عليه طبقاً للتشريع الجنائى[٩] . ويتفق المنظور الإسلامى مع القوانين الوضعية الحديثة فى تصورها للجريمة، حيث يقدم تصوراً واقعياً وشمولياً لمفهوم الجريمة، يتميز بمصداقية عالية بالنسبة إلى فهم السلوك الإنسانى، فتعرف الجريمة من منظور الإسلام بأنها "ارتكاب أى فعل نهى الله عنه أو ترك أى فعل أمر الله به[١٠] .

ويمكن القول بأن هناك كثير من أوجه القصور التى تشوب مفهوم الجريمة والمجرم بالمعنى القانونى، وذلك أن كثيراً من الأفعال التى يعاقب عليها القانون الجزائى لايعتبر مرتكبها مجرماً، كما أن إلغاء القوانين التى تحرم بعض الأفعال الإجرامية، كالسرقة مثلاً، لايعنى أن هذه الأفعال ليست إجرامية. كما أن بعض الأفعال التى لايعتبرها القانون جريمة ولايعاقب عليها، كبعض الجرائم السياسية والاقتصادية والجرائم ذات الصلة بالفرد، مثل تعاطى المسكرات، والانتحار والربا ... والتى لايعتبر مرتكبها فى نظر كثير من القوانين الجزائية مجرمين، فإن المجتمع يدرك خطورة مثل هذه الأفعال عليه، هذا فضلاً عن أن هناك عدد كبير من الأفراد يتمتعون بمهارة فائقة فى إخفاء أعمالهم غير المشروعة تحت ستار أعمال مشروعة، مستفيدين فى ذلك من مبدأ التفسير الضيق للقانون، وهؤلاء لايعتبرون مجرمين فى نظر القانون لأنهم لم يرتكبوا جريمة يعاقب عليها القانون ولم يدانوا أمام المحاكم بحكم قضائى بات[١١] .

وقد اتفق كثير من علماء الاجتماع، وبعض من رجال القانون، على أن الجريمة ظاهرة اجتماعية، وأن مااعتبر جريمة ناتج عن تشريع الجماعة لبعض أفعال أو أعمال أفرادها سواء عاقب عليها القانون أم لم يعاقب عليها[١٢]. ويقدم "لاندز" Landis تعريفاً شمولياً مختصراً للجريمة ينطبق على المجتمعين

التقليدى والحديث، فيعرف الجريمة بأنها " أى نوع من أنواع العنف المقصود والموجه ضد قواعد المجتمع ونظمه، ويتعارض مع الأفكار والمبادىء السائدة، ويهدد أمن الفرد واستقرار المجتمع[١٣] .

وذلك يعنى أن معيار الجريمة يجب أن يكون اجتماعيا وليس قانونياً بحتاً، إذ ينظر علماء الاجتماع إلى المجرم من ناحية اجتماعية على أنه الشخص الذى يرتكب فعلاً يرى المجتمع أنه جريمة[١٤] وعليه فإن المجتمع قد يرى أن هناك بعض الأفعال جريمة لخطورتها رغم أنها قد تكون غير ذلك من وجهة نظر القانون .

ورغم أن الجريمة وجدت منذ وجد المجتمع البشرى، إلا أنه يصعب القول بوجود تعريف متفق عليه حول مفهوم الجريمة حتى الآن، وذلك أن مظاهر الجريمة والأسباب المؤدية إليها، اختلفت من مجتمع لآخر ، ومن ثم فقد اختلف تحديد مفهوم الجريمة باختلاف المجتمعات والأيديولوجيات السائدة، بل اختلف من وقت لآخر بالنسبة للمجتمع الواحد بما يتلاءم وتطور هذا المجتمع .[١٥]

والجريمة لم تتغير فى جوهرها ولكن تغيرت صورها والأسباب المؤدية إليها، فقد اختفت تقريباً بعض أنواع الجرائم بصورة كاملة، وظهرت أنواع جديدة من الجرائم فى ضوء تغير الظروف ولم تعد الجريمة تقتصر على أشكالها الظاهرة، بل ظهرت صور مستترة للجريمة لاتقل خطورة على الفرد والمجتمع ومن أبرزها مايسمى بجرائم الياقات البيضاء White Collar Crimes ، التى تتخذ من المكاتب الأنيقة المزودة بأحدث الأجهزة، وتضم الموظفين من ذوى الخبرات المتعددة مسرحاً لنشاطها[١٦] ، ومن أمثلتها جرائم الاختلاس Mishandling Funds ورشوة الشركات، والتلاعب بأسعار المعادن والعملات وغش الدواء والطعام، وبناء المساكن وغيرها من الجرائم، التى أصبحت موضع اهتمام الرأى العام، وأخذ الاهتمام بها يتزايد فى السنوات الأخيرة .

وقد أصدر المكتب الفيدرالى الأمريكى للاستقصاء والبحث تقريراً تضمن سبع أشكال للجريمة ثم تصنيفها تحت نوعين من الجرائم هى، جرائم العنف وجرائم

ضد الملكية العامة[١٧] وهناك تصنيف آخر للجريمة فى ضوء طبيعة المجتمع، حيث يوجد شكلين من الجريمة، إجرام الريف Rural Crime ويتمثل فى جرائم التزوير والاحتيال والسرقة والجرائم الأخلاقية.[١٨]

وهناك نوع آخر من الجريمة يطلق عليه الجريمة المنظمة Organized Crime، والتى تحدث على نطاق واسع، إقليمى أو قومى أو على مستوى دولى، وتنشأ عملية التنظيم عن التفاعل بين المجرمين، وقد يكون التنظيم اتحاد له شكل وله قيادة منظمة، وفيه تقسيم للعمل Divion of Labaur ، وقد صنفت المفايا Mafia كواحدة من أقوى الجرائم المنظمة فى أمريكا* ، والمنظمات الإجرامية فى إيطاليا، التى نشأت فى أثناء الحروب والخلافات السياسية ثم بقيت كمنظمات إجرامية[١٩]، وهناك القبائل الإجرامية فى الهند، وقطاع الطرق فى الصين والمهربون فى أمريكا .. وغيرها، وكلها تمثل الصور الأولى للجريمة المنظمة .

وهكذا الجريمة موجودة فى كل مجتمع، ولكنها فى نوعها اختلف من مجتمع لآخر، ومن وقت لآخر فى ضوء عمليات التغير التى يتعرض لها المجتمع، وقد بدأت محاولة البحث عن حل لمشكلة الجريمة منذ القدم، وتركز الاهتمام فى البحث عن أسباب الجريمة، وظهرت اتجاهات ومداخل مختلفة فى تفسير الجريمة، استناداً إلى الوقوف على الأسباب المؤدية إلى الجريمة يمثل نصف الطريق فى الوصول إلى حل لها .

مداخل تفسير الجريمة :

أدى اختلاف الجريمة من مجتمع لآخر إلى اختلاف النظريات والمداخل التى تفسرها فقد اختلف علماء الاجتماع وعلماء الإجرام أيضاً، حول سبب حدوث الجريمة، وهل الجريمة ناتجة عن خصائص معينة للمجرمين، أو أنها تعد نتاج لخصائص البناء الاجتماعى والظروف الاقتصادية والسياسية والثقافية السائدة فى مجتمع معين، وماهى الفئات التى ينتشر بينها السلوك الإجرامى؟ ثم ماهى طبيعة الدوافع التى تكمن وراء هذا السلوك؟ ومامدى الاختلاف والتشابه بين

الممارسات الإجرامية من مجتمع لآخر؟ وهل تنطبق التفسيرات النظرية للجريمة على جميع المجتمعات، أم تختلف من مجتمع لآخر ؟ ...

وعلى الرغم من أن الجريمة تعرف بأنها ظاهرة اجتماعية، إلا أن هناك شبه اتفاق على أن الجريمة والمجرم هما نتاج لأسباب اجتماعية وغير اجتماعية، ومن ثم يحاول الباحثون دائماً ربط الظواهر المختلفة للانحراف بعوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية بل وسياسية أيضاً.. بث تختلف دوافع الانحراف والجريمة باختلاف الأبنية وخصائصها، وذلك يعنى أن الجريمة كمشكلة اجتماعية Social Problem تعد مشكلة معقدة ومتشعبة الأبعاد .

وقد تعددت مداخل تفسير الجريمة وتطورت بتطور المعرفة العلمية، فنشأت أول مانشأت المدرسة التقليدية لعلم الإجرام والقانون الجنائى فى انجلترا خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر، كما أن دراسات علماء الإحصاء الجنائى مثل "كتيلية" و "فيرى" وغيرهما .. من أنصار المدرسة الوضعية الإيطالية الثلاثة، وهما "سيزارلومبروزو" وفيرى ، ورفائيل غار وفالو، شكلت نواة لحركة علمية ضخمة سارت فى اتجاهات ثلاثة، تجديدية، وتجريبية ، وسياسية وتفرع عن هذه الاتجاهات مدارس مختلفة، فظهرت المدرسة البيئية أو الجغرافية، التى اهتمت بتوزيع الجرائم فى بعض المناطق من الناحيتين الجغرافية والاجتماعية(٢٠) ، ثم ظهرت المدرسة الاشتراكية أو المدرسة الاقتصادية حوالى سنة ١٨٥٠ والتى قامت على كتابات ماركس، وانجلز مؤكدة الحتمية الاقتصادية Economic Determinism فى تفسير الجريمة فى المجتمع حيث ترجع الجريمة إلى الوسط المادى(٢١) .

وتلى ذلك ظهور مدارس نوعية أو شخصية فى علم الإجرام، وتقوم على افتراض أن المجرمين يختلفون عن غير المجرمين ببعض الخصائص الشخصية، التى قد تكون موروثة، وهم بذلك يهملون الظروف أو التفاعلات الاجتماعية عند تفسير السلوك الإجرامى ومن أبرز تلك المدارس : المدرسة اللومبروزية، نسبة إلى "لومبروزو" Lomproso ، أحد علماء الإجرام الإيطاليين الذى طور من

نظريته الوراثية عن الجريمة وقادته ملاحظاته إلى أن حوالى ثلث المجرمين يولدون مجرمين بالطبيعة*، وذهب إلى أنه يمكن الوقوف على الجريمة من خلال الخصائص الفيزيقية للأفراد (٢٢).

ورغم مايوجه من انتقادات إلى هذه النظرية، إلا أنها قد نجحت فى إثارة اهتمام العديد من العلماء الإنجليز، وخاصة الذى يدعى، "شارلز جورنج" Charles Goring الذى حاول اختبار نظرية "لومبروزو" فقام بقياس سبع وثلاثون من الخصائص الفيزيقية للمجرمين، وقارنها بتلك التى تميز جماعات من الطلاب فى جامعتى كامبردج واكسفورد ، وانتهى "جورنج" من دراسته لثلاثة آلاف حالة إلى أنه لاتوجد هناك شواهد تؤكد النمط الفيزيقى للجريمة، كما تزعم نظرية "لومبروزو" ، حيث خلص إلى أن الخصائص التى تميز المجرمين لاتختلف كثيراً عن خصائص الأفراد العاديين أو الأسوياء(٢٣) ، ولذلك فقد عدل "لومبروز" نفسه من افتراضاته السابقه، خصوصاً بالنسبة إلى المجرم بالميلاد، وخفض نسبة المجرمين الذين يولدون مجرمين من ١٠٠٪ تقريباً إلى ٤٠٪ تقريباً ، كما أجرى كل من "جاروفلو" ، "وفرى" وغيرهما من تابعى "لومبروزو" تعديلات أخرى(٢٤) .

ومن المدارس النوعية الأخرى المدرسة العقلية أو العقليون، الذين يرجعون الجريمة إلى الضعف العقلى الموروث، وهناك المدرسة النفسية، التى تعتبر امتداداً للمدرسة اللومبروزية، إلا أنها أعطت أهمية أكثر للاضطرابات العاطفية، واعتبرت الجريمة نتيجة للاتصال الاجتماعى أكثر منها نتيجة للوراثة الطبيعية. وتقوم النظريات النفسية فى تفسير الجريمة على أساس التصور "الفرويدى" للسلوك الإنسانى، الذى يتشكل من وجهة نظرهم، فى ضوء علاقة الفرد بوالديه. لذلك نجد "فيرى" Fairy يعرف الجريمة بأنها : "الأفعال الناتجة عن بواعث فردية غير اجتماعية" (٢٥) .

وأخيراً نجد المدرسة الاجتماعية التى تعتبر أكثر المدارس تنوعاً واختلافاً بين مدارس علم الإجرام، وتفسر الجريمة بوصفها ظاهرة اجتماعية، ناتجة عن

الجماعات والمجتمع. وإذا كانت المدرسة النفسية تركز على الفرد ، فإن المدرسة الاجتماعية تتخذ من المجتمع والثقافة محوراً أساسياً فى تفسير الجريمة. وإذ يذهب المدخل النفسى إلى أن هناك علاقة بين السلوك الإجرامى، والشخصية، فإن المدخل الاجتماعى يذهب إلى أن الفرد يتعلم السلوك الإجرامى من البيئة الاجتماعية أو الوسط الاجتماعى عن الذى يوجد فيه .

وقد لقيت المدرسة الاجتماعية قبولاً حسناً فى كثير من البلدان، وخاصة فى أمريكا* ، وقد تأثرت هذه المدرسة بالاتجاهات السابقة لها فى تفسير الجريمة، وتربط التغيرات فى معدل نسبة الجريمة بالتغيرات فى التنظيم الاجتماعى، بما يتضمنه من تغيير فى النظم الاجتماعية، مثل حركة السكان، الصراع الثقافى Cultural Conflict ، وتوزيع الثروة ، وترتيب الطبقات Claßs Stratification (٢٦) .

ويعنى المدخل الاجتماعى فى تفسير الجريمة بالمتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية .. فيركز على البيئة الأسرية ومستوى المعيشة، كما يعنى بالقيم الثقافية عموماً، وفى مقدمتها القيم الدينية Religiaus Values ودورها فى توجيه الفعل الاجتماعى Social Action .

ورغم أنه يصعب الفصل بين المدخل النفسى والمدخل الاجتماعى فى تفسير الجريمة، ألا أن الخلاف لايزال قائماً بينهما حول المدى الذى تبرز فيه الشخصية والثقافية فى النظريات الإجرامية، ومن ثم كانت فكرة الارتباط بين الشخصية والثقافية، أساساً لمزج الاتجاهات النفسية والاجتماعية لتفسير السلوك الإجرامى .

والحقيقة أن الجريمة ظاهرة معقدة ومتشابكة الأبعاد، ومن ثم فإن التداخل بين المدارس المفسرة لها يصبح ضرورة تقتضيها النظرة الكلية للنسق الاجتماعى Social System، بعناصره المختلفة والتى فى ضوئها يتم تناول الجريمة كظاهرة ترتبط بتلك العناصر المتعددة التى تشكل الإطار العام الذى تحدث فيه هذه الظاهرة .

ويعنى ذلك ضرورة التأكيد على تعدد العوامل المؤدية إلى الجريمة، حيث أن دراسة المعلومات المعاصرة عن المجرمين تعطينا دليلاً قاطعاً على أنه ليس هناك عامل واحد يقود حتماً إلى السلوك الإجرامى، وذلك أن جريمة ماقد تحدث نتيجة تفاعل ظروف معينة، وجريمة أخرى قد تحدث نتيجة تفاعل ظروف أو عوامل أخرى. ومن ثم فقد ظهرت نظرية العامل المضاعف : التى تقرر أن سبب الإجرام هو وجود عامل واحد أو أكثر من العوامل الهامة إلى جانب عوامل أخرى أقل أهمية(٢٧) .

وعموماً فإنه لما كان من الصعب وضع هذه العوامل فى فروض عامة ليست لها استثناءات فإنه لايمكن القول بوجود نظرية عملية للسلوك الإجرامى .

ويؤكد المدخل الإسلامى فى تفسير الجريمة على أهمية القيم الدينية، لما لها من تأثير كبير وفعال فى التوجيه السليم للسلوك وترشيد الفعل الإنسانى والاجتماعى، ويأخذ هذا المدخل فى اعتباره التصورات السابقة، ولكنه يؤكد على ضرورة أن تنطلق الدراسات التجريبية فى هذا المجال من حقائق الإسلام ومبادئه بعيداً عن التحيزات الموجهة أيديولوجيا (٢٨)، ذلك أن محور الرسالات الدينية كان دائماً هو الإنسان ومجتمعه.

والحقيقة أن المعرفة الدينية تتميز بمصداقية عالية بالنسبة للسلوك الإنسانى وحركية المجتمعات(٢٩) ، ويتضح لنا الأمر إذا ماعرفنا أن المداخل والتصورات السابقة، يشوبها الكثير من أوجه القصور والنقص، حيث يرفض بعض لماء الغرب أنفسهم، التفسير النظرى الذى قدمه علماء الإجرام، والذى يرجع سبب الجريمة إلى عوامل مثل الفقر Poverty أو السيكوباتية، أو الظروف الاجتماعية السيئة المتعلقة بالفقر، بعد أن - عجزت تلك النظريات عن تفسير الجرائم الحديثة، ومن أبرزها مايسمى بجرائم الياقات البيضاء(٣٠) ، والتى لايقدر على القيام بها الفئات الفقيرة أو تلك التى تعانى من السيكوباتية، أو عدم تكافؤ الفرص فى العمل ..

وثم فإن تفسير الجريمة يتطلب تناول أبعاد متعددة[٣١] تمثل الإطار العام الذى تحدث فيه الظاهرة، ومن أهم تلك الأبعاد، البعد الحضرى، والبعد الخاص بالبيئة، والبعد الجغرافى بجوانبه البنائية والدينامية* ، وكذا بعد القيم ، كما أن بعد القوة يعد على درجة كبيرة من الأهمية أيضاً، إذ أن قرارات الصفوة Elite الحكامة فى المجتمع ومدى استنادها لتنظيمات تدعم هذه القرارات التى تتخذها، تطبع تأثيراً كبيراً على تلك الظاهرة .

وتساير الجريمة عمليات التغيرات الحادثة فى المجتمع، ومن ثم اختلف الأسباب المؤدية إليها باختلاف مراحل التغير والتحويل التى يمر بها المجتمع، ذلك أن التغير يعتبر عاملاً قوياً فى تهيئة جو مناسب للسلوك الإجرامى، ومجتمعات الخليج العربية تتعرض لتيارات حضارية وعمليات تغيير مفاجئة وسريعة على جميع المستويات، ومن هنا كانت ضرورة الوقوف على الأسباب التقليدية والمغريات الحديثة التى يمكن أن تدفع السلوك الإجرامى .

الجريمة فى ضوء الأسباب التقليدية والمغريات الحديثة :

ليست الجريمة ظاهرة معاصرة فى المجتمع، بل هى قديمة قدم المجتمع الإنسانى، ذلك أنه إذا ماتتبعنا بداية الانحراف عند الإنسان كما يوضح ذلك التراث الدينى، نجد أنه بدأ بآدم عليه السلام، حيث أزله الشيطان فعصى ربه وانحرف عن أوامر الله .. وهذه الحقيقة التاريخية تكشف عن بعد هام وهو النزعة البشرية عند الإنسان وضعفه أمام المغريات وتطلعه إلى ماليس له .

وتجدر الإشارة إلى أنه من غير الممكن القول بوجود عامل أو عوامل معينة تؤدى إلى حدوث الجريمة، ونحن نؤثر اصطلاح المغريات الدافعة إلى الجريمة، ذلك إن القول بوجود أسباب أو عوامل، يعنى ضمناً محاولة التبرير لحدوث الجريمة فى المجتمع، والتى لايمكن تبريرها بحال من الأحوال، خصوصاً وأن الدراسات فى هذا المجال أشارت إلى أن الفرد الذى يقدم على ارتكاب الجريمة، فى معظم الأحوال لايكون واعياً بالأسباب، ويختلف بعض الأفراد

أسباباً وأعذار مختلفة تبرر أفعالهم الانحرافية، وهى فى الواقع مبررات غير منطقية إلى حد كبير ، لو صحت لتحول كثير من أفراد المجتمع الأسوياء إلى مجرمين .

ولما كان يصعب علينا الفصل بين الأسباب التقليدية والمغريات الحديثة الدافعة للجريمة فإننا سوف نشير إليها بصورة متداخلة .

١ - الجريمة والتنشئة الاجتماعية :

يرجع البعض السبب فى السلوك الانحرافى عموماً، إلى قصور فى عملية التنشئة الاجتماعية Socialization Process التى تعد ذات أهمية فى بناء مايعرف بالشخصية والأسرة هى الجماعة الأولية الأساسية التى تحتضن الفرد وتكسبه القيم والمعايير الاجتماعية Social Norms اللازمة. وقد صاحب عمليات التغير الاجتماعى والاقتصادى، تغيرات واضحة فى بناء الأسرة الخليجية ووظائفها، وذلك بعد خروج المرأة إلى مجال العمل، وانشغال الآباء معظم الوقت فى الأعمال وإدارة المشروعات، وفى هذا الإطار يخشى أن تفقد الأسرة الخليجية وظيفة رئيسية من وظائفها وهى عملية التنشئة الاجتماعية. حيث يفتقد الأبناء العاطفة، وهذا بدوره يساعد على تكوين الاتجاهات العدائية ضد الأفراد والأشياء. فقد ذهب عالم الاجتماع "والتر ميللر" Walter R. Miller إلى أن هناك نسبة ٢٥٪ من المنحرفين تقريباً يعانون من إضطرابات عاطفية Emotional Distribance ، غير أنه أضاف قائلاً أن معظم الحالات الحادة التى تعانى من الاضطرابات العاطفية تلك، تقع ضمن الأسرة محددة الدخل أو الأسر الفقيرة. (٣٢)

٢ - التفكك الأسرى :

يشكل التفكك الأسرى Family Disorganization والإحباطات الفردية عاملاً هاماً وراء الجريمة، ذلك أن الفرد الذى يصاب بإحباطات معينة داخل الأسرة المفككة، يلجأ إلى جماعات معينة Peer Groups ، قد تكون جماعات سوء، توفر له فرص الإحساس بالانتماء إلى تلك الجماعات من ناحية،

والإحساس بالانجاز من خلال القيام بعمليات مضادة للمجتمع من ناحية أخرى حيث يجد الفرد فى الجريمة مجالاً للتنفيس عن إحباطاته، وجذب اهتمام الآخرين. ولايعنى ذلك أن نشاط أى - جماعة من جماعات الأقران هو نشاط إنحرافى ، ولكنها فى الغالب تشكل أرضية صالحة لنمو الجريمة، لكون معظم أفرادها يتألفون فى الغالب من أفراد هاربين من السلطة الوالدية والبيت، وقد وضح لنا الإسلام أثر المجالسة على الأفراد وتصرفاتهم .

٣ - الجريمة والفقر :

يمثل الفقر Poverty عاماً رئيسياً وراء ظهور الجريمة فى المجتمع، ومنذ فترة بعيدة أكد كثير من الناس صلة الفقر بالسلوك الإجرامى، فالفرد إذا كان محتاجاً فإنه لايتورع عن ارتكاب أية جريمة، وقد ذهب أفلاطون منذ قرون بعيدة بعيدة إلى أن سبب السلوك الإجرامى هو حب الثروة والجشع المادى(٣٣) . وقد أيدت كثير من البحوث المعاصرة هذه النظرية التقليدية، ولكن لايمكن القول بأن الفقر وحده يؤدى إلى الجريمة والانحراف، ولكنه يرتبط بعوامل أخرى، وفى مقدمتها البطالة - Unemployment ، حيث كشفت إحصاءات وزارة الداخلية فى المملكة العربية السعودية مثلاً ، أن نسبة مرتكبى الجرائم من العاطلين بلغت ٦ر٤٠٪ من العدد الكلى (٣٤) .

وقد كشفت الدراسات الامبيريقية أن مستوى المعيشية يؤثر بشكل واضح على الجريمة فقد خلص كل من "إيلينور" Eleoner G. و "شيلتون Shelton سنة ١٩٧٠ بعد دراسة ٥٠٠ حالة من المنحرفين مقابل ٥٠٠ حالة من الأسوياء مستخدمين فى ذلك منهم دراسة الحالة Case History ، انتهيا إلى أن مستوى المعيشة والبيئة الأسرية عموماً تؤثر تأثيراً فعالاً فى الانحراف والجريمة (٣٥) ، وقد انتهى العالم الإيطالى "دى فيرس" فى دراسته الواسعة حول مشكلة الفقر والجريمة إلى أن الفقر هو البيئة التى تتهيأ فيها كل الفرص لارتكاب الجريمة(٣٦) .

والحقيقة أن العلاقة بين الفقر والجريمة، لم تتأكد بصورة مطلقة، خصوصاً بعد أن توصلت الدراسات الأخرى إلى نتائج معاكسة تؤكد على ضعف العلاقة بينهما، إذ أن هناك بعض الدول النامية مثل الهند ، وسيلان والحبشة هى أكثر دول العالم فقراً، ويموت فيها عشرات الألوف سنوياً من الجوع والمرض، ومع ذلك ففيها أقل نسبة إجرام فى العالم، وخاصة منها الجرائم الواقعة على الأموال(٣٧) .

ورغم أن الفقر المطلق Abslute Poverty ، والذى يعنى عدم القدرة على مقابلة الحاجات الأساسية Basic Needs للفرد ، لايوجد فى مجتمعات الخليج العربى عموماً، فإن الفقر بمعناه النسبى Relative Poverty والمتمثل فى رغبة الأفراد فى تحقيق مكاسب سريعة بأقل تكلفة، يمكن أن يشكل عاملاً وراء ظهور الجريمة فى المجتمع .

٤ - الجريمة والتغير :

تعيش مجتمعات الخليج الآن عصر التغير بالمفهوم الواسع، ولم يقتصر الأمر على انفتاح سكان تلك المجتمعات على العالم الواسع المتغير، على مجرد استقبال المؤثرات الوافدة بل انتقل السكان إلى هذه المؤثرات. وكان من أبرز التغيرات التى طرأت على مجتمعات الخليج، التغير الاجتماعى Social Change(٣٧) ، والذى يتصل بالعلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع وبالتوازن أو التعادل الذى يضبط هذه العلاقات وينظمها حيث زادت الحاجة إلى الضبط نظراً لاتساع منطقة التفاعل الاجتماعى حيث استبعدت أجهزة الضبط القديمة فى المجتمعات المحلية، لمجتمعات الخليج، أو ضعف دورها إلى درجة كبيرة، وينتج عن عمليات التغير تلك، تحيطم أو تصدع، مفاجىء لتقاليد المجتمع* .

ولم تقتصر عمليات التغير فى مجتمعات الخليج على مجرد اقتناء واستخدام التكنولوچيا الحديثة Modern Technology ، ولكنها وصلت إلى حد

وصول الآلاف بل ملايين من الأفراد، من مجتمعات أخرى تختلف فى قيمها تماماً، وفى عاداتها وتقاليدها .. بل وفى معتقداتها عن سكان مجتمعات الخليج[٣٩] .. وقد صاحب عمليات التغيير تلك مشكلات اجتماعية خطيرة، حيث ظهرت أساليب غير مألوفة فى التعامل، جعلت الأفراد يقعون ضحايا لنمط جديد من الجرائم المستحدثة بالنسبة لمجتمعات الخليج .

ولايعنى ذلك رفض التغير، ولكن يجب الأخذ فى الاعتبار العمل على تحصين مجتمعات الخليج ضد عدوى الجريمة التى يمكن أن تصاحب عمليات التغير تلك - فالتكنولوچيا فى حد ذاتها ليست موجبة أو سالبة، ولكن طبيعة المجتمع ومدى تماسك مؤسساته هما العاملان اللذان يجعلان التكنولوچيا سالبة أو موجبة فى تأثيرها، ومن ثم لايكون الحل عن طريق الحد من سرعة النمو والتغير، ولكن عن طريق العمل على سد الثغرات ونقاط الضعف التى قد تظهر فى الأنظمة والمؤسسات الاجتماعية التى تفرزها التكنولوچيا الحديثة أو الانفتاح على العالم الخارجى .

وهكذا فإنه نتيجة لعمليات التغير الاجتماعى، والتحول التى تتعرض لها المجتمعات تتغير ظروف الحياة الاجتماعية والاقتصادية، فيزداد حجم المجتمع ويختلف تركيب السكان، ويفد إلى المجتمع بعض العناصر الجديدة وهم محملين بثقافات وعادات بل ومعتقدات مختلفة، بعضها قد يضر بالمجتمع وأفراده[٤٠] ويمكن أن ترتبط معظم أساليب الجريمة ومغرياتها بتلك المتغيرات .

٥ - الجريمة والتحضر :

اعتبرت الدراسات الاجتماعية والجنائية التى قام بها علماء الاجتماع وعلماء الإجرام، مناطق الانحراف والجريمة مناطق المدن، ومن ثم يذهب البعض إلى أن الجريمة تعد من الظواهر المعاصرة المرتبطة بالمجتمعات الحضرية* والحقيقة أن الجريمة توجد فى كل زمان وفى كل مكان بل ولاتقتصر على طبقة معينة ولكنها توجد فى كل الطبقات فهى ظاهرة شائعة. ولكن ارتباط الجريمة بالتحضر يعود أساساً إلى الاعتقاد بأن التحضر يقلل من الضبط الاجتماعى

Social Control من ناحية، كما أن الفرد فى المجتمع المتحضر يخضع للإغراءات بصورة أكبر من الفرد فى المجتمع الريفى أو البدوى من ناحية أخرى.

ذلك أن هناك فروقاً فى شخصية الفرد الريفى والفرد الحضرى، حيث أن الفردية فى الريف لاتوجد إلا بصورة نادرة، كما أن التنشئة الاجتماعية والروابط الأسرية لاتزال قوية، ولذلك يختلف إجرام الريف، الذى يتمثل فى جرائم القتل والأخذ بالثأر وحرق المزروعات وتسمم المواشى، عن إجرام الحضر، الذى يتمثل فى جرائم التزوير والاحتيال والسرقة والجرائم الأخلاقية، ومن ثم فإن إجرام الريف فى حالة التحضر يتحول إلى إجرام المدن .

وقد أثبتت الدراسات أن هناك علاقة إيجابية بين التحضر وبين حوافز الجريمة والانحراف، حيث تكشف إحصائيات عام ١٤٠٢ هـ الصادرة عن وزارة الداخلية فى المملكة العربية السعودية مثلاً، أن عدد الجرائم فى المدن يزيد عنه فى القرى بوجه عام، حيث بلغت أن حجم الجرائم فى المناطق الحضرية تزيد عنها فى المناطق الأخرى ، بينما بلغت نسبة مرتكبى الجرائم فى المدن ٥ر٩٠٪ كان يقابلها ٥ر٩ فى بقية المناطق ، وتتمشى هذه النتائج كثيراً من الدراسات الاجتماعية التى تناولت دراسة علاقة الجريمة بالمدن والحضر ومقارنة ذلك بحجم الجرائم فى القرى والأرياف[٤١] ، ويرجع ذلك أساساً إلى تركز الصناعة فى المدن وزيادة عدد الوافدين على المناطق الحضرية وخاصة من غير سكان المجتمع المحليين الذين وفدوا للعمل .

كما انتهت الدراسات والبحوث إلى أن المجتمعات التى لها اتصالات خارجية كبيرة، ويحدث بها انتقال سكانى واضح، وتغير عدم تجانس سكانى من ناحية النوع والثقافة واختلاف مستوى الطبقات الاجتماعية، وهو ماانتهى إليه العالم البلجيكى "كتيلية" ، من أن التقدم الحضارى يساعد على ارتكاب الجريمة بسبب الاحتكاك والاتصال الناتج بين الأفراد [٤٢] .

ويعد التحضر ظاهرة معاصرة فى مجتمعات الخليج عموماً، ومجتمع المملكة العربية السعودية بخاصة[٤٣] ، ويمثل أهم الاتجاهات البارزة فى نطاق

التغيرات القيمية، فقد شهدت مجتمعات الخليج تحولاً ملموساً فى النمو الحضرى فى السنوات الأخيرة، وخاصة خلال السبعينيات، بشكل لم يسبق له مثيل فى تاريخ المنطقة، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوى للتحضر فى هذه المجتمعات سنة ١٩٨٥ أعلى معدل له، وصل إلى ١ر٦٪ فى المملكة العربية السعودية* بينما بلغ ١ر٥٪ و ٥ر٥٪ فى كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة على التوالى ، كما أن نسبة سكان الحضر إلى إجمالى السكان سنة ١٩٨٥ أيضاً بلغت ٧٢٪ فى المملكة العربية السعودية و ٩٢٪ ، و ٧٩٪ بالنسبة لكل من الكويت والإمارات العربية المتحدة على التوالى وذلك حسب البيانات التى أوردها تقرير البنك الدولى للتنمية لعام ١٩٨٧. (٤٤)

وبناء على ماتقدم فإن الاتجاه الحالى نحو التحضر والحضرية، وكثرة المهاجرين إلى مدن مجتمعات الخليج العربى، يمكن أن يوفر المناخ لظهور الجريمة، إلا أننا لانستطيع أن نلقى بالمسئولية كاملة على التحول الحضرى بمفرده، خصوصاً وأن التحضر فى مجتمعات الخليج يمكن أن نطلق عليه تحضر معتدل، ولكن التحضر فى ارتباطه بعوامل أخرى، ومن أهمها التصنيع، يعد عاملاً من العوامل ذات - العلاقة بالإجرام، ومن ثم يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عوامل أخرى تتفاعل فيما بينها وتؤدى إلى مثل هذه الظاهرة .

٦ - سيادة الروح المادية :

كان نتيجة لعمليات التغير السريعة والمفاجئة التى تتعرض لها مجتمعات الخليج أن حدث هناك تغيراً فى اتجاهات الأفراد، حيث أصبحت الثروة هى الهدف الأساسى، وتميزت كل الطبقات الاجتماعية بالطموح نحو مستوى الرفاهية فى الحياة والرغبة فى الحصول على المال فى يسر وسهولة، وأصبحت المنافسة فى سبيل الحصول على الحقوق ، بدلاً من أداء الواجبات سنداً هاماً للمجرم حيث أصبحت الثروة هى معيار النجاح فى المجتمع، فالمعروف أنه عندما تسود الروح المادية فى مجتمع من المجتمعات تضعف روح المشاركة

الوجدانية بين الأفراد، وتحل محلها النظرة إلى المصالح الخاصة التى تؤدى بدورها إلى التنافس Competion ، والصراع Conflict الذى يمكن أن يتسبب فى حدوث الجريمة .

ووفقاً لفكرة أوجبرن Ogburn عن التخلف الثقافى Cultural Lag تشيع الجريمة، لأن الثقافة المادية تنتشر بشكل أسرع من الثقافة غير المادية[٤٥] وذلك يعنى أن التغيرات المادية التى حدثت فى مجتمعات الخليج، ولم تصاحبها تغييرات فى الثقافة اللامادية، قد تخلق ظروفاً توجب فى الغالب وبالضرورة مخالفة القوانين التى وضعت لتناسب الظروف الاجتماعية التى سبقت التغييرات المادية، ومن ثم يمكن أن تشكل عاملاً هاماً وراء ظهور أشكال جديدة للجريمة فى المجتمع وقد بدأت بالفعل تظهر فئة تركز على النجاح المادى السريع والسهل فى نفس الوقت، كهدف اجتماعى ، فى غياب تركيز مماثل على الوسائل المشروعة الموصلة إلى ذلك الهدف .[٤٦]

ومن ثم فإن الرغبة فى تحقيق مكاسب سريعة بأقل تكلفة ممكنة، والتى تتيح فى الغالب عندما تهتز العلاقة بين مفهوم الحق والواجب لدى الأفراد ، يمكن أن تكون سبباً وراء ظهور الجريمة فى المجتمع .

٧ - الجريمة وعدم التجانس :

يشكل التباين وعدم التجانس أحد الظروف المهيئة لحدوث الجريمة فى المجتمع وقد دخلت إلى مجتمعات الخليج العربى بعامة عناصر مختلفة من ثقافات متباينة تحمل معها تصورات متعددة لما هو صحيح وماهو خطأ، وماهو مشروع وماهو غير مشروع، وذلك استجابة لرغبة حكومات هذه المجتمعات فى إحداث تطور سريع وأصبح السكان غير الوطنيين فى بعض الدول يشكلون أكبر نسبة من السكان الوطنيين[٤٧] .

ولايخفى على أحد مايمثله هذا الوضع من خطورة على المنطقة، ففضلاً عن أن هذه الهجرة الواسعة والسريعة تؤدى إلى نمو حضرى Urban Growth، غير

مبرمج، فإن العناصر الأجنبية تحمل معها تصورات متعددة كما هو صحيح وماهو خطأ وماهو مشروع وماهو غير مشروع، ويمكن أن يشكل هذا عاملاً من عوامل ظهور الجريمة فى المجتمع ...

٨ - الجريمة وصراع القيم :

يرى بعض علماء الاجتماع أن الصراع الثقافى Cultural Conflict بين الأجيال، قد يؤدى إلى زيادة نسبة الجريمة، حيث أنه يتسبب فى اضطرابات نفسية لأفراد الجيل الثانى، وهذا قد يؤدى بهم إلى اتباع طرق غير مقبولة فى المجتمع، وذلك بسبب اختلاف العادات والتقاليد وطرق التربية العائلية واختلاف الضبط الاجتماعى بين الآباء والأبناء .. وهذا بدوره يهيء فرصة أكبر للسلوك الانحرافى (٤٨) .

وتظهر الفجوة بين الأجيال واضحة فى مجتمعات الخليج نتيجة لعمليات التغير السريعة والمفاجئة التى تعرضت لها فى الآونة الأخيرة، وتمتد الفجوة بين الآباء والأبناء إلى اختلافات بينهم فى القيم والتصورات وفى وجهات النظر فيما يتصل باختيار الأصدقاء مثلاً، أو استخدام السيارة أو ساعة العودة إلى المنزل ليلاً، أو طريقة الإنفاق والصرف، وأمور أخرى عديدة .. ، ويحدث هذا الخلاف فى الغالب عند محاولة الأبناء الاستقلال بأنفسهم، وتكوين الشخصية المستقلة - Independent Personality ، مما يؤدى بالأبناء إلى الهروب من البيت أو الهروب من السلطة الأبوية والانضمام إلى الجماعات المنشقة، وربما يكون هذا فى بعض الأحيان دافعاً للانحراف فى محاولة من جانب الأبناء الخروج عن السلطة الأبوية، ويمتد ذلك فى بعض الأحيان إلي محاولة تحدى القوانين المجتمعية والتعدى عليها، وتظهر هذه المشكلة فى المجتمعات التى تتعرض لعمليات تغير سريعة خلال فترة زمنية محدودة مثل مجتمعات الخليج، وقد أرجع البعض الجريمة فى المجتمع الأمريكى مثلاً، إلى زيادة عدد الأفراد فى سن الشباب حيث وجدوا أن معظم الجرائم يكون مرتكبها من الشباب (٤٩).

٩ - الجريمة والإدمان على المخدرات :

تمثل المخدرات وتعاطيها عاملاً أساسياً وراء ارتكاب الجريمة وقد بات من المؤكد أن الإدمان يعد فى الوقت الحاضر أحد العوامل التى تأكدت صلته بالجريمة(٥٠) ، نظراً لما لها من تأثير على تصرفات المتعاطى لها، وقد ذهب "فيرى" Ferri إلى أن الإدمان على المخدرات يمثل عاملاً هاماً من عوامل ارتكاب الجريمة(٥١) . إذ أنه من الثابت أن تعاطى الخمور والمخدرات يأخذ دوراً هاماً فى نشأة العنف، وأن الكثير من الجرائم يكون مرجعها إلى المخدرات حيث يحدث هناك ضعف فى سيطرة الإنسان على نفسه، ويفقد القدرة على التحكم فى ذاته (٥٢) وحينئذ يأخذ العنف دوره فى حل الصراعات النفسية للفرد عن طريق تفريغ التوتر الذى لم يجد طريقة أخرى(٥٣) .

وقد دلت الدراسات الحديثة على أن المخدرات تمثل عاملاً أساسياً وراء ارتكاب الجريمة، ففى فرنسا على سبيل المثال، كانت نسبة ١٦٪ من جنايات الاعتداء على الأشخاص بسبب الخمر، و ٨٢٪ من جنايات العنف بسببها ، و٥٢٪ من جرائم العقل(٥٤) ومن بين النتائج التى انتهت إليها المنظمة العربية للدفاع الاجتماعى، فى دراستها لمشكلة المخدرات فى الدول العربية ١٩٨٠، أن السرقة والاحتيال تأتى فى طليعة الجرائم التى يرتكبها مدمنو المخدرات(٥٥) ، وفى السويد انتهى "أنوف" إلى أن ٨٥٪ من القتلة و ٧٥٪ من مرتكبى جرائم الضرب والجرح اقترفوا جرائمهم تحت تأثير التعاطى ، وفى أمريكا تبين من عدد من التحقيقات أن نسبة الكحوليين المجرمين تصل إلى ٥٠٪ فى جرائم سرقة السيارات، وقد أشار تقرير للجنة المخدرات فى مدينة نيويورك سنة ١٩٧٠ إلى أن ١٠٠٪ من الذكور المدمنين على المخدرات اعترفوا بارتكابهم جرائم بشكل أو بآخر(٥٦) .

وقد تبين عموماً أن الإدمان على المخدرات يدفع إلى جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال والأخلاق، وكذا الجرائم غير العمدية ورغم ذلك فلا تزال العلاقة بين الجريمة والإدمان فى مرحلة الفرضية التى تحتاج إلى أدلة جديدة وإن

كان من المؤكد أن هناك علاقة واضحة بين الإدمان وبعض أنواع الجرائم، بل أن تعاطى المخدرات يمثل فى حد ذاته جريمة يعاقب عليها القانون فى كثير من المجتمعات .

وتبدو خطورة هذا العامل إذا ماعرفنا أن المخدرات قد تسربت، للأسف الشديد إلى مجتمعات الخليج، وبدأت تؤثر فى قطاع الشباب[٥٧]، بالتحديد ، مما قد يشكل خطراً حقيقياً على مدى المستقبل إذا لم تؤخذ الاحتياطات اللازمة، حيث يذهب باحث خليجى[٥٨] إلى أنه مع تعقد المشاكل الاجتماعية انتشر تعاطى المخدرات بشكل سرطانى فى دول الخليج، خاصة مع بداية الثمانينيات، وبدأت المخاوف تزداد على الجيل الجديد[٥٩] .

والحقيقة أن الدراسات التى أجريت فى هذا المجال قد انتهت إلى أن الإدمان لايشكل مشكلة فى مجتمعات الخليج عموماً، مقارنة بغيرها من المجتمعات الأخرى غير أنه يجب عمل الاحتياطات اللازمة ومحاولة تفويت الفرصة على قوى الشر التى تتربص بنا، وتصر على إدخال هذا السموم إلى المنطقة عبر وسائل مُختلفة غاية فى المكر والخداع، بحيث يصبح الأفراد ألعوبة بأيدى تجار الموت يوجهونهم إلى ارتكاب أبشع الجرائم[٦٠] .

وإلى جانب ماعرضنا من أسباب يمكن أن تؤدى إلى ظهور الجريمة، هناك أسباب أخرى فى مقدمتها ضعف الوازع الدينى، وضعف الانتماء وغيرها من عوامل .. وقد ركزنا بالدرجة الأولى على تلك العوامل المصاحبة لعمليات التغير التى يتعرض لها المجتمع الخليجى، وينتج عنها الكثير من المشكلات الاجتماعية التى يتأذى منها أفراد المجتمع، حيث تعيش هذه المجتمعات عصر التغير بالمفهوم الواسع والذى من شأنه، إذا لم يكن تغيراً مخططاً Planned Change ، أن يضعف مؤسسات الضبط الاجتماعى التقليدية فى المجتمع ويدعو إلى الانحراف الاجتماعى وظهور أشكال جديدة للجريمة فى المجتمع .

وإذا كانت الجريمة تمثل نوعاً من أنواع السلوك المتطرف، فلا يخفى علينا أن كثيراً من أشكال الجريمة الحديثة، تأتى ضمن تصدير قوى الشر فى العالم

لصور التطرف الاجتماعى لدول المنطقة بأساليب مختلفة، الأمر الذى يقتضى العمل على تحصيل مجتمعات هذه المنطقة ضرورة ضد عدوى التطرف والجريمة. ونعتقد أن الحل يمكن فى تقوية الوازع الدينى لدى الأفراد ، وذلك أن الدين يعد من أبرز الطرق التى تزرع السلوك السوى فى نفس الفرد، ويربى الضمير الإنسانى، وتدل الإحصاءات المتعددة للجريمة على أن البيئة الدينية أقل جريمة من غيرها حيث ورد فى دراسة الأمم المتحدة أن المملكة العربية السعودية هى أقل نسبة فى الإجرام من غيرها من الدول الأخرى(٦١) ، وذلك راجع إلى تطبيق الشريعة الإسلامية فى هذا المجتمع .

ولذا فإن الأسباب التى عرضنا لها والمغريات الحديثة التى يمكن أن تدفع إلى الجريمة تقل خطورتها بالنسبة لمجتمعات الخليج بعامة والمملكة العربية السعودية بخاصة، ذلك أن هناك نقاط اختلاف جوهرية بينها وبين المجتمعات الأخرى، الغربية بخاصة ، وأهمها أن هذا المجتمع قائم على أساس إسلامى قوى يدعو إلى الموازنة بين مظاهر الحياة(٦٢) .

وأصبح من المؤكد أن الإجرام يكثر بقدر ابتعاد القوانين عن الدين، وبعد القلوب عن الإيمان، فقد سايرت الجريمة موكب الحضارة، ومع اتساع الحضارة تعددت أفانين الإجرام واتسعت أبوابه(٦٣) .. وصار العديد من أنماط الجريمة علمياً منظماً، وينفذ بأحدث الوسائل وأكثرها تقدماً... وذلك أن النفوس انحرفت فكبرت العقول وضعفت القلوب . "إنها لاتعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التى فى الصدور" ، ولنا فى صدر الإسلام نموذجاً رائعاً للمجتمع، حيث كانت الجرائم تتناسب مع الحضارة تناسباً عكسياً، بينما نجد الآن أن الجريمة تسير مع الحضارة سيراً طردياً، حيث أن التقدم الحضارى الذى حدث فى القرن العشرين لم يصاحبه تقدم فى الأخلاق، فزادت نسبة الجريمة فى المجتمع، وبدأت مشكلة الجريمة تزداد حدة يوماً بعد يوم، وتحمل فى طياتها خطراً كبيراً على المجتمعين المحلى والدولى .. يعرف باسم خطر الانفجار الإجرامى، وأصبحت الصحف والجرائد تطالعنا كل يوم بمولد جريمة جديدة .

قائمة المراجع

أولا المراجع العربية:-

١- أ. براون - ترجمة السيد خير وآخرون - علم النفس الصناعى - دار المعارف - مصر - ١٩٦٨.

٢- عاطف غيث - علم الاجتماع القروى - دار المعارف - القاهرة.

٣- عاطف غيث - المشاكل الاجتماعيه والسلوك الانحرافى - ١٩٦٧ - دار المعارف .

٤- عبد الهادى الجوهرى - مدخل لدراسة المجتمع - القاهرة - ١٩٨٥.

٥- محمد الجوهرى - علياء شكرى - علم الاجتماع الريفى والحضرى - دار المعارف - القاهرة - ١٩٨٣.

ثانيا : المراجع الاجنبية:-

١- الكتب العلمية:

6- Allien D. Ross, The Hindu Family in its Urbansetting , 1961

7- D.R.J . A Ponsioen , The analysis of social change . mouten , Paris.

8- Elton Bomcneil Brooks, Human socialization , Cole publishing company, Belmont, Celifornia, 1969.

9- Evansprichard, The position of women in primitive society , the free press , Nork , 1965.

10- Ernest R. Croves , Social problems of the family , lippincott Company, 1972.

11- Francis Emerrill, Culture and society , New York, prentice Hill Inc, 1952.

12- Francies Emerill, Fundamentals of social sciences, New York, Nppleton century, Grafts , 1966.

13- Floyd Allen Cook , Community Bockground of eduction, McGraw - Hill Bood Company, Inc , New York , 1938.

14- Gerald Breese , Urbanization in newly developing countries , Prentice - Hill Inc Englewood Cliffs, 1966.

15- Gerald R. Feslie , The family in social context, New York University Press.

16- Jack Nobles , Modern Society , Macmillans eduction , london, 1970.

17- Johnt . Zadrozny, Dictionary of socisl sciences, Public Affairs Press , Washington , D.C, 1956.

18- John W. Bennett and Melvin M. Tumin , Social life, structure and function , New York Alfred A. knoph, 1952.

19- Kdanzioner , Reading in child sociology, Peryaman press,New York , 1970.

20- Kingsley Davis , Urbanization and the Deelopment of Pre - industrial Areas in Cities and Societies, Free press, 1957.

21- Leo Aorleans , the recent growth of china's urban population , Geographical Review , 1959.

22- M.S. Core, Urbanization and family change , Bombay .

23- Nels Anderson, urban community, poubiledge, keganpul, London, 1969.

24- Noel P. Gist , Urban society society, Thomas , Y. Growell Company, New York, 1964.

25- Philip M. Havser, Urbanization in Latin America , New York , Clumbia universities press, 1961.

26- Richard Lapiere, Social Change, McGraw - Hill Book Company, New York.

27- Robert T. Sutherl and introductory sociology , J.B. Lippincott Company, New York , 1967.

28- Sylvia Vatuk, K: ship and urbanization, University of California press, London , 1972.

29- W. Eogburn and M.F Nimkff , Teckmology and the changing family, boston Houghton, Mifflin , 1955.

30- William goode , Family and Civilization .

٢- مجلات علمية وتقارير:

31- Richard Dewey, The rual - urban continuum - Real But Relatively Unimport, American Journal of Sociology, 1960.

32- Journal of marriage and the family, volume 49, No. 4, November, 1987.

33- Delhi Development Authority, Draft master plan for Delhi (New Delhi) Development Authority , 1960.

34- The world's great cities : Evolution of develoutions population , Bulletin's September, 1960.

35- Noel P. Gist , Selective migration in urban india " Paper read at world - population conference", Kerne, Italy, 1954, United Nation Document.